توزع بطاقات الاحتياط للدفعة الخامسة من قسائم المطلاع «إن2»

«السكنية» : إجراءات ترسية عقد «جنوب المطلاع» الثاني صحيحة وسليمة قانونياً وفنياً

■ الوقيان : كل الإجراءات التي اتخذتها «المناقصات» لترسية العقد اتسمت بالشفافية والوضوح

أكد مدير عام المؤسسة العامة للرعاية السكنية المهندس بدر الوقيان صحة وسلامة إجراءات ترسية العقد الثاني لإنشاء مدينة جنوب المطلاع وعدم وجود أي شبهة به او في اي من العقود التي وقعتها المؤسسة مع المقاولين والشركات المتأهلين لتنفيذ كافة مشاريعها.

وأضاف الوقيان خلال جولة ميدانية لتفقد المشاريع الجاري تنفيذها في مدينة المطلاع أمس أن كل الإجراءات التي اتخذتها لجنة مناقصات المؤسسة لترسية العقد الثاني لإنشاء مدينة جنوب المطلاع اتسمت بالشفافية والوضوح.

وأوضح أن قرارات لجنة مناقصات المؤسسة سليمة وصحيحة ومستوفية كافة الاشتراطات القانونية واللائحية والفنية وهو المعيار الذي تطبقه المؤسسة على جميع عقود مشاريعها الحالية والمستقبلية.

وأعرب عن استغرابه بشأن اثارة مثل هذه الموضوعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي بشكل سطحي بهدف اثارة الشبهات حول مهنية ونزاهة المؤسسة وذمم العاملين فيها مؤكدا أن المؤسسة جهة حكومية تخضع لإشراف الجهات الرقابية وتعمل وفقا لمنظومة لوائح وقواعد قانونية ومحاسبية صارمة وواضحة.

وأوضح أن المؤسسة «لن تنساق لمثل هذه الادعاءات التي تثار بين الحين والآخر بهدف التشويش على عملها والتأثير على العاملين فيها عبر التشكيك في إجراءاتها وقراراتها ودون أدنى وعي ممن يتناقل هذا الكلام بخطورة هذه الادعاءات وتداعياتها على سمعة المؤسسة والعاملين فيها».

وأكد الوقيان حرص المؤسسة على اتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها الحفاظ على المال العام وعزمها السير قدما في تنفيذ خططها ومشاريعها لمعالجة القضية الإسكانية وتوفير الرعاية السكنية للمواطنين إلى جانب احتفاظها بكامل حقوقها القانونية تجاه «المساس بسمعتها وسمعة العاملين».

وذكر أن لجنة مناقصات المؤسسة يترأسها وكيل وزارة الكهرباء والماء ووكيل وزارة الأشغال العامة نائبا للرئيس وتضم في عضويتها مدير عام المؤسسة ووكيل مساعد يمثل الجهاز المركزي للمناقصات العامة ومستشار من إدارة الفتوى والتشريع.

المؤسسة العامة للرعاية السكنية

بدر الوقيان

من جانب آخر وزعت المؤسسة العامة للرعاية السكنية أمس بطاقات الاحتياط لدخول القرعة على الدفعة الخامسة من القسائم الحكومية في مشروع جنوب المطلاع «إن 2» والتي تشتمل على 297 قسيمة بمساحة 400 متر مربع.

وقالت المؤسسة في بيان صحفي إن القرعة على هذه القسائم ستقام بعد غد الأربعاء في تمام الساعة التاسعة صباحا في مسرح المؤسسة بمنطقة جنوب السرة.

وتضم مدينة «جنوب المطلاع» السكنية 30400 وحدة سكنية بمساحة قدرها 400 متر مربع لكل منها إضافة إلى الخدمات الأساسية والمباني العامة منها المدارس والمراكز الصحية ومراكز الإطفاء ومراكز الضاحية وفروع الجمعيات التعاونية والمساجد.

أكد أن اللجنة وضعت خطة تبرز سماحة التشريع الإسلامي بما يناسب متطلبات العصر

الطبطبائي: نعمل بمنهجية الإتمام للقوانين ونشر الاعتدال

قال رئيس اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال أحكام الشريعة الإسلامية الكويتية الدكتور محمد الطبطبائي ان اللجنة بدأت منذ استئناف عملها بمنهجية وأسلوب عمل جديد قائم على الاتمام للقوانين ونشر السماحة والاعتدال.

وأضاف الطبطبائي في تصريح لـ «كونا» عقب لقائه عضو هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية الدكتور عبدالله التركي أمس ان اللجنة وضعت خطة تبرز سماحة التشريع الإسلامي بما يناسب متطلبات العصر وتحديات الواقع وتم إرسالها إلى الجهات المختصة.

وذكر ان اللجنة تمكنت بفضل دعم سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد من الانتهاء من المهمة الجليلة والمباركة الموكلة إليها من دراسة القوانين السارية بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

د. محمد الطبطبائي

من جهته أعرب الدكتور عبدالله التركي في تصريح مماثل لـ«كونا» عن إعجابه وتهنئته بتحقيق هذا الإنجاز المبارك الذي قامت به اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في الديوان الأميري.

وأكد أن الشريعة الإسلامية المباركة أتت لتحقيق المصالح والرخاء والسعادة في المجتمع داعيا الى تعميم هذه التجربة الرائدة التي حققتها اللجنة الاستشارية العليا في دولة الكويت على الدول الاسلامية للاستفادة منها.

وأشار الى ندرة المتخصصين في هذا المجال في العالم الإسلامي مؤكدا أهمية اجتماع العلماء المتخصصين بهذا الجانب في مؤتمر عالمي للتباحث حول هذه التجربة الرائدة وتعميمها.

وفي ختام اللقاء قدم الدكتور محمد الطبطبائي شهادة التقدير في خدمة الشريعة الإسلامية للدكتور عبدالله التركي لجهوده البارزة في خدمة الإسلام والمسلمين عبر انجازاته في المجالات العلمية والعملية والتوعوية المختلفة.

«اتحاد الصيادين»: اخراج سفن النزهة واليخوت من نقعة الشملان اصبح ضرورة

المنظر العام لسفن النزهة

ناشد الاتحاد الكويتي لصيادي الأسماك في بيان له الجهات المعنية بسرعة اخراج السفن وطراريد النزهة واليخوت من نقعة الشملان خاصة أنها اصبحت تشكل عبئا على نقعة الشملان وتزاحم سفن ولنجات الصيد الكويتيه بالإضافة إلى ما تسببه من تلوث بالنقعة وكذلك حالات الصخب والضوضاء التي تحدث يوميا وتزداد في عطلة نهاية الأسبوع.

وأشار البيان الى أن الاتحاد الكويتي لصيادي الأسماك قد طلب من لجنة الخدمات العامة بمجلس الوزراء في اجتماعها الأخير بالامانة العامة لمجلس الوزراء بتاريخ ٢٣/١٠/٢٠١٧ بضرورة اخراج جميع سفن وطراريد النزهة والسياحة من نقعة الشملان في غضون شهر قبل انتهاء موسم صيد الربيان وقبل بدء توقف لنجات الصيد الكويتية في نقعة الشملان حيث سيصعب اخراج تلك القطع البحرية غير المرخصة للصيد، والتي اصبح عددها كبير وبازدياد والتي تعمل بالسياحة والنزهة.

وأضاف البيان ان الشركة الوطنية العقارية هي من وافقت على دخولهم نقعة الشملان ولا يهمها هذا الامر نظرا لاستفادتها الماديه من الرسوم التي تحصلها من طراريد ويخوت النزهة والسياحه فضلا عن تقاعسها في تنظيف النقعة والتي يقع عليها مسئولية تنظيفها طبقا للعقد الموقع بينها وبين املاك الدولة.

وأشار البيان إلى أن تنظيف نقعة الشملان يقوم به الاتحاد منفردا بصفة يومية من خلال طراد الاتحاد وعماله لافتا في نفس الوقت قيام الشركة بتحصيل رسوم من اللنجات والطراريد العاملة بالصيد عند وقوفها على المارين دون منحها مهلة الساعتين المحددة بدون رسوم وهذا ما يعاتب عليه الاتحاد الشركة في عدم تنفيذ بنود العقد المبرم ما بينها وبين اتحاد الصيادين والتي تمنح سفن الصيد اول ساعتين على المارين بدون رسوم ويتم تحصيل رسوم دينار واحد على كل ساعه بعد الساعتين الاولى بل وتقوم على الفور عند وقوف الطراد او لنج بتحصيل الرسوم منه والتي تبلغ من 2 الى 3 الى 5 دينار.

وحث بيان اتحاد الصيادين الجهات المعنية ممثلة في مؤسسة الموانىء الكويتية وخفر السواحل وبلدية الكويت بالإسراع في اتخاذ الإجراءات لإخراج جميع طراريد ويخوت النزهة والسياحة من النقعة في القريب العاجل مثمنا الجهود المتواصلة ما بين اتحاد الصيادين ومؤسسة الموانئ وخفر السواحل بخصوص هذا الامر، ومعربا عن ثقة اتحاد الصيادين في حرص الجهات المعنية وقدرتها على تنفيذ توصية لجنة الخدمات بمجلس الوزراء بالسرعة اللازمة.

البلدية : رصدنا جميع الملاحظات بالعقارات المتهالكة بقطعه 10 بخيطان

أعلنت إدارة العلاقات العامة للبلدية عن قيام فريق الطوارئ بفرع بلدية محافظة الفروانية بتنفيذ جولة لمعاينة العقارات المتهالكة بقطعه 10 بمنطقة خيطان.

وفي هذا السياق اوضح مدير فرع بلدية محافظة الفروانية م. سعيد العازمي والذي ترأس الجولة والتي ضمت مستشار الوزير سعيد العنزي ورئيس فريق الطوارئ بفرع بلدية المحافظة أحمد الشريكه وعدد من المهندسين المختصين بفرع بلدية الفروانية بأن هذه الجولة جاءت بتوجيهات وزير الأوقاف والشئون الإسلامية ووزير الدولة لشئون البلدية محمد الجبري للعمل على حل المشاكل التي تواجه اهالي قطعه 10 بمنطقة خيطان.

واوضح العازمي بأن الجولة بدأت بالاستماع إلى شكاوي عدد من السكان قاطني المنطقة ومعاناتهم مع تلك العقارات حيث أبدى الأهالي بأن المنطقة تضم 600 عقار و معظم أساسات العقارات متهالكة ولا تصلح للبناء عليها أو توسعتها من حيث كونها قديمة وقد تم بنائها على حوائط حاملة ولا توجد أي مرونة في التعلية والتوسعة كما انهم يعانون من زحمة تكدس السيارات إلى جانب وجود عقارات كثيرة قد تم تأجيرها للعزاب.

وأشار العازمي بعد معاينته لعدد من العقارات بالمنطقة واللجنة المرافقة إلى أنه نظرا لعدم القدرة على توسعة المباني لوجود الحوائط الحاملة ، المبنى الأساسي حوائط حاملة ، مشيرا إلى خطورة هذه الحوائط في حالة إزالة أحد الحوائط أو فتح الأبواب أو الشبابيك وعدم القدرة على التعلية عليها أو التوسعة بها حيث أن واجهة المبنى 10 م تقريبا وهي تعتبر قليلة.

وأكد العازمي على أنه من خلال معاينته على الطبيعة لعدد من العقارات قد تبين وجود هبوط في البلاطات وبعض الشروخ النافذة في الحوائط وقد تم تكليف المهندسين بالجولة لتدوين تلك الملاحظات لدراستها وعمل تقرير بها لرفعه لمعالي وزير الأوقاف والشئون الإسلامية ووزير الدولة لشئون البلدية أما بخصوص سكن العزاب بالمنطقة فأوضح العازمي على أنه جاري اتخاذ الإجراءات القانونية لإخراجهم .

جانب من الجولة

تتمات

المبارك : استقالتنا

الحمد الصباح رئيسا لمجلس الوزراء ، وعلى المرسوم رقم 312 لسنة 2016 بتشكيل الوزارة وتعديلاته ، وعلى كتاب الاستقالة المرفوع الينا من سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء ..

أمرنا بالآتي : مادة اولى : تقبل استقالة سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء والوزراء ، ويستمر كل منهم في تصريف العاجل من شؤون منصبه ، لحين تشكيل الوزارة الجديدة.

مادة ثانية : يعمل بأمرنا هذا من تاريخ صدوره ، ويبلغ الى مجلس الامة ، وينشر في الجريدة الرسمية .

وكان صاحب السمو الأمير قد استقبل بقصر السيف ظهر أمس سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء، حيث رفع الى سموه كتاب استقالة الحكومة .

وقال المبارك في كتاب استقالته : تفضلتم سموكم حفظكم الله ورعاكم ، واصدرتم امركم السامي وكلفتموني بحمل مسؤوليات العمل الوزراي للنهوض بالبلاد تحقيقا للتنمية الشاملة، ثم صدر مرسوم رقم 312 لسنة 2016 وتعديلاته بالتشكيل الوزراي ، متضمنا تكليف اخواني الوزراء بحمل الامانة ، وبمواجهة التحديات الكثيرة لها ، وهي امانة عظيمة ومسؤولية جسيمة قبلناها مقدرين ثقة سموكم الغالية حفظكم الله ورعاكم ، متطلعين الى خدمة وطننا الغالي ومصلحته ، ومعاهدين الله ثم انفسنا على ان نكون اهلا لهذه الثقة لاداء الواجبات ، وما كلفنا به على الوجه الذي يرضي الله ، ثم سموكم واهل الكويت الغالين.

أضاف المبارك : يشهد الله على اننا منذ تكليفنا عملنا بكل اخلاص وتفان لتحقيق طموحات وآمال اهل الكويت جميعا ، مؤدين اعمالنا بالامانة والصدق ، ومتقيدين لتوجيهات ونصائح سموكم السديدة ، بضرورة التعاون المثمر والبناء مع مجلس الامة ، من اجل تحقيق الغايات الوطنية المنشودة ، والحرص على مصلحة الوطن ، وفتح صفحة جديدة ترتقي لمستوى الآمال والطموحات ، التي يعلقها علينا اهل الكويت.

وقال المبارك أيضا : وفي ضوء ما تفضلتم به سموكم حفظكم الله ورعاكم ، من تحذير وتوجيه ونصح إزاء ما تشهده المنطقة من مخاطر وتهديدات ، وما يعترض مسيرتنا الوطنية من تحديات جسيمة وما اكدتم عليه من ضرورة المبادرة للعمل من أجل تصويب مسار العمل البرلماني ، كاستحقاق وطني لا يحتمل التأجيل ، بما يستوجب العمل الجاد لإحداث التغيير المنشود الذي يحقق الغايات الوطنية المأمولة.

لذلك نرفع لسموكم حفظكم الله ورعاكم استقالة الحكومة ، للتفضل بما تروته سموكم وفق حكمتكم المعهودة وثاقب رؤيتكم ، سائلين المولى جلت قدرته أن يحفظ الكويت ويحفظكم يا صاحب السمو قائدا لمسيرتنا ، وسدد على دروب الخير خطاكم لكل ما فيه مصلحة الكويت وشعبها الكريم.

وتفضلوا سموكم بقبول خالص التقدير والاحترام والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

رئيس مجلس الوزراء جابر مبارك الحمد الصباح.

التأزيم تمارسه

يجور أحدهما على الآخر ، محذرين من «شطط سياسي» يأخذنا بعيداً عن أهدافنا الحقيقية .

في هذا الإطار اعتبر النائب احمد نبيل الفضل أن «التأزيم الذي تمارسه قلة من النواب ، يهدف إلى دفع البلاد ، في دوامة اللا استقرار والجمود ، بل التخلف وتجميد الحياة البرلمانية»

وقال الفضل إنه «على الرغم من كل هذا التأزيم ، نخرج لنا لجنة تحسين بيئة الاعمال ببعض الامل لترضي جزء من طموحاتنا».

وأكد أن» دور اللجنة لم يكن ليكتمل لولا التعاون غير المحدود من الوزير الروضان ، الذي كان باستطاعته المضي دون الرجوع لاعضاء المجلس ، خاصة وان اغلب ما صدر منه كان قرارات وزارية»، لافتا إلى أنه «ان كان للوزراء الجدد اي اضافة فلا شك انه ابرزهم واحركهم وانجزهم».

أضاف الفضل :«شكرا للوزير الحي خالد الروضان، والشكر موصول لزملائي بلجنة تحسين بيئة الاعمال».

من جهة أخرى أعلن النائب يوسف الفضالة عن صدور قرار باللائحة التنفيذية امس ، للاقتراح برغبة الذي تقدم به في دور الانعقاد الماضي بشأن العربات المتنقلة، كاشفا عن عزمه التقدم باقتراح بقانون إلى لجنة تحسين بيئة الأعمال بعد تشكيلها لإنشاء مدينة للمشاريع الصغيرة.

وقال الفضالة في تصريح للصحفيين إنه ليس مؤيدا لإصدار القرار الخاص بالعربات المتنقلة بشكله الحالي، مشيرا إلى أنه من الممكن التعديل عليه إذا تبين وجود أي مشاكل في التطبيق.

ورأى أن صدور هذا القرار لا يعد إنجازا وليس هو الطموح، معتبرا أن الخطوة جاءت متأخرة من وزارة التجارة ولكن» ان تصل متأخرة خير من ان لا تصل».

وأكد الفضالة أن هناك قرارات وقوانين كثيرة تخص الشباب البارين وأصحاب المشاريع الصغيرة سترى النور قريبا.

وكشف عن إرسال مسودة القانون بتعديل الباب الخامس من قانون التأمينات الاجتماعية ، بشأن أصحاب المهن والمشاريع في عدد من الجمعيات المهنية ، ومنها جمعية الاقتصاديين وجمعية المحامين ولجنة متابعة قوانين مجلس الأمة ومجموعة «مبادرون».

واعتبر الفضالة أن هذه الخطوة تأتي من أجل التنظر في أي تعديلات تقدم من قبل تلك الجمعيات ، من أجل تقديم الاقتراح بقانون بشكل متكامل، آملا في صدور هذا القانون في المجلس الحالي.

وأعلن عن عزمه التقدم باقتراح بقانون إلى لجنة تحسين بيئة الأعمال بعد تشكيلها لإنشاء «مدينة المشاريع الصغيرة» ، موضحا أن هذه المدينة تمتد على مساحة ٦ كيلو مترات ، وتشمل المشاريع الصغيرة بأشكال مختلفة ومقسمة إلى سكن عمال ومناطق صناعية ومكاتب لأصحاب المشاريع.

وتمنى الفضالة أن تطبق جملة القرارات والقوانين المنجزة في لجنة تحسين بيئة الأعمال منذ دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الحالي خلال الفترة المقبلة.

وتوجه الفضالة في ختام تصريحه بالشكر لأعضاء لجنة تحسين بيئة الأعمال ومكتبها الفني، وإلى وزير التجارة والصناعة خالد الروضان والفريق التابع له لجهودهم في هذا الجانب.

في سياق آخر أعلن عضو اللجنة التشريعية النائب خالد الشطي ، أن اللجنة وافقت على الاقتراح بقانون الذي تقدم به لإنشاء حضانات أطفال ، للعاملات في القطاع الحكومي .

وقال الشطي : إن المقترح سيحال إلى اللجنة المختصة ومن ثم إلى لجنة الأولويات ، تمهيدا لعرضه في مجلس الأمة.

وأوضح أن الاقتراح ينص على أن تنشأ حضانة للأطفال في كل دائرة حكومية تعمل فيها أكثر من 25 موظفة كويتية ، وذلك بهدف حماية الأطفال والتسهيل على الموظفات.

«الكهرباء» : لا صحة

مع الخطوط القائمة.

وأوضح أنه سيتم عمل الربط وقطع المياه لهذه الأعمال ، بعد استكمال الدراسة والتنسيق والاستعداد ، حسب الإجراءات المتبعة في مثل هذه المشاريع ، دون تأثر المناطق السكنية بهذه الأعمال.

الأزمة الخليجية

إلى أنه حان وقت اتخاذ إجراءات حازمة تجاه من يستقوي بالخارج.

في سياق متصل اقترح وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة تعليق عضوية قطر في مجلس التعاون الخليجي حتى تقبل مطالب دول المقاطعة ، في أسوأ أزمة تشهدها المنطقة منذ سنوات.

وقال آل خليفة في حسابه على تويتر : «الخطوة الصحيحة للحفاظ على مجلس التعاون الخليجي هي تجميد عضوية قطر ، حتى تحكم عقلها وتتجاوب مع مطالب دولنا ، وإلا فنحن بخير بخروجها من المجلس».

وقد قطعت البحرين والسعودية والإمارات ومصر في 5 يونيو علاقاتها مع قطر متهمة إياها بدعم التطرف، وهي اتهامات تنفيها الدوحة.

ويضم مجلس التعاون الخليجي – الذي أسس في عام 1981 – السعودية والبحرين والإمارات وقطر وعمان والكويت.

وحذر خبراء من أن الأزمة الدبلوماسية المستمرة لخمسة أشهر قد تؤدي إلى ضعف المجلس.

وكانت السعودية وحليفاتها قدمت في يونيو إلى قطر قائمة بعدة مطالب، من بينها إغلاق شبكة الجزيرة، وتقليص علاقاتها مع إيران، وإغلاق القاعدة العسكرية التركية في البلاد.

ومن المقرر أن يلتقي أعضاء مجلس التعاون قبل نهاية العام الحالي، ولكن الأزمة الحالية قد تفضي إلى تأجيل الاجتماع أو إلغائه.

وأغلقت الرياض ودول المقاطعة – بعد قطع العلاقات مع الدوحة – حدودها البرية ومجالاتها الجوية مع الدوحة، وأوقفت رحلات الطيران معها، وطردت رعاياها من أراضيها.

السبهان : إعلام

لمحاولة إيقاف التقارب السعودي العراقي.

وأوضح السبهان في تغريدة له على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» ، أن ما سماه التحركات الإعلامية الخمينية تلفق أحاديث وأخبارا مكذوبة، بعضها ينسب إليه وهذه عاداتهم.

وكان العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، قد استقبل، قبل أيام، رئيس الوزراء العراقي في زيارة جاءت تلبية لدعوة من السعودية، لتوقيع اتفاقية مجلس التنسيق بين البلدين.

كردستان : هجمات

الكردية، المعروفة اختصارا باسم «كوران» ، والاتحاد الوطني الكردستاني ، في بيانين منفصلين إن عددا من مقارهما في منطقة دهوك الواقعة شمالي أربيل عاصمة كردستان العراق تعرض لعمليات نهب وحرق خلال ليل الأحد.

ولم تشر الأنباء إلى حدوث أي إصابات.

وقالت حكومة الإقليم إنها أمرت قوات الشرطة المحلية المعروفة باسم الأسايش بوقف هذه الهجمات.

وأفادت تقارير واردة من محافظة كركوك المتنازع عليها، والواقعة جنوب إقليم كردستان، بأن صحفيا يعمل في محطة تلفزيون موالية لبارزاني طعن حتى الموت.

وقال بارزاني – البالغ من العمر 71 عاما – الأحد إنه سيتنحى عن منصبه كرئيس لكردستان العراق في الأول من نوفمبر بعدما دفع الاستفتاء على الانفصال في شمال العراق الحكومة العراقية إلى الرد عسكريا واقتصاديا.

وقد تولى بارزاني حكم الإقليم في عام 2005، وظل في السلطة حتى إجراء الاستفتاء على الانفصال.

اتهام المدير

وقد حضر مانافورت رفقة محاميه إلى مقر مكتب التحقيقات الفيدرالي «إف بي آي» في واشنطن.

ويقود التحقيق المستشار روبرت مولر، الذي ينظر في مزاعم بشأن وجود علاقة بين روسيا وحملة ترامب خلال الانتخابات.

وينفي الرجلان أي تعامل مع روسيا خلال حملة الانتخابات الرئاسية الأخيرة.

ويعتقد أن فريق مولر أجرى استجوابات مطولة مع العديد من المسؤولين السابقين والحاليين في البيت الأبيض.

وقد عمل مانافورت، البالغ من العمر 68 عاما، في العديد من الحملات الرئاسية للحزب الجمهوري بداية من حملة جيرالد فورد عام 1976.

واستقال من منصب مدير حملة ترامب في أغسطس 2016، بعد اتهامه بإقامة علاقة مع حزب يوالي روسيا في أوكرانيا، وقد نفى عن نفسه تلك الاتهامات.

وحضر مانافورت اجتماعا مع محامية روسية وعدت بتقديم معلومات تضر بسمعة منافسة ترامب في الانتخابات، هيلاري كلينتون.

وخلصت الاستخبارات الأمريكية إلى أن روسيا حاولت مساعدة ترامب في الفوز الانتخابات الرئاسية، ولكن ترامب نفى هذه المزاعم ووصفها بأنها «تحامل على شخصه».

المدعي العام الإسباني

وبموجب القانون الإسباني، يبحث قاض الطلب المقدم من المدعي العام.

يأتي هذا بعد أن بدأت الحكومة في مدريد اتخاذ إجراءات لفرض الحكم المباشر على كتالونيا، ومنها استبدال موظفي الخدمة المدنية في الإقليم بمسؤولين إسبان.